

حادثة سجن غويران

المسار والأهداف

W.A.R.C
West Asia Research Center



حادثة سجن غويران المسار والأهداف

2 شباط 2022

لقد عاد تهديد داعش في العام 2019 مع التقارير الأمريكية الرسمية قبل أن يعود تهديده عملياً على الأرض. وعلى الرغم من ادعاء الأمريكي بوجود التهديد ومتابعته للوضع في تقاريره السنوية الصادرة عن مهمة العمل المشترك لقوات التحالف، إلا أن عملية اقتحام سجن غويران، شمال شرقي سوريا، أي في مناطق نفوذ الأمريكي ووكيله الكردي، تجعل الحدث أشبه بسيناريو مركب تكشفه أحداث العملية وتفاصيلها وتداعياتها التي لا تصبّ إلا في خدمة مصالح الأمريكي نفسه ووكلائه من بعده، وفي طليعتها ذريعة البقاء لمواجهة تهديد داعش. إن نجاح عناصر داعش في اقتحام السجن والدخول مع القوات الأمنية الكردية في اشتباكات لأيام وسقوط المئات من القتلى والجرحى، والتدخل الجوي الأمريكي وقوات التحالف، يدعم ما تقدّمه تقارير قوات التحالف الأخيرة حول تصاعد تهديد داعش، وقدرة قسد بشكل عام على مواجهة التهديد مع الاستمرار بالحاجة إلى دعم قوات التحالف لاسيما الاستخباراتي.

بيد أنه ومع ما يستلزمه الاقتحام من معلومات أمنية وتخطيط وتجهيز لوجستي وعسكري، فإنه لا يمكن أن يفسر إلا باتجاه من اثنين: إما عدم وجود جهوزية في مواجهة التنظيم، ووجود فشل أمني واستخباراتي، وضعف المشروع الأمريكي في تدريب قوات قسد لسنوات وتأهيلها لمكافحة داعش، وهو ما يدحض معلومات تقارير قوات التحالف الأخيرة التي كانت تروجّ للتحسّن الملحوظ في أداء قسد وقدرتها على القيام بعمليات أحادية الجانب، وإما أنّ هناك غضّ طرف أمريكي مقصود ومتعمد، ويدعم هذا الاتجاه العمليات الأمريكية الأخيرة في تهريب عناصر داعش واقتيادهم إلى جهات غير معروفة، فضلاً عن عدم قيام القوات الأمريكية أو قوات التحالف مع داعش بأي اشتباك منذ الربع الثالث للعام 2021 وفق التقرير الرسمي لقوة المهام المشتركة.

الخط البياني الأمريكي لعودة تهديد داعش

جاء استخدام مصطلح "عودة تهديد داعش" كجماعات متمردة مع تقارير قوات التحالف الفصلية العام 2019 التي رصدت وتيرة تعاف متصاعدة لـ"تنظيم الدولة". واستندت التقارير البحثية الأجنبية إلى تقارير صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية والأمم المتحدة في الحديث عن عودة التهديد وانبعثت التنظيم مجدداً، وتوسع نشاطاته في العراق وسوريا مع استعادة القدرة على تأمين التمويل. وقد استمر التهديد في خطّ تصاعديّ وصولاً إلى العام 2021 مع التصعيد التدريجي لهجمات التنظيم في سوريا، وتقريباً بشكل شبه يومي، وقد استهدفت قوات النظام وبقية القوى الحليفة له؛ وقوات سورية الديمقراطية، لكنها لم تستهدف أي رتل تابع للقوات الأمريكية أو قوات التحالف.

رجحت وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني 2021 خلال مشاورات مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا أنّ هزيمة داعش الدائمة "بعيدة المنال". وأفرد التقرير السنوي للمجتمع الاستخباراتي الأمريكي حول التهديدات العالمية للأمن القومي للولايات المتحدة، نيسان 2021، فقرة خاصة بتهديد داعش في سوريا والعراق حتى نيسان العام 2022، تنبأ فيه باستمرار قدرة داعش على "شنّ تمردٍ طويل الأمد في البلدين وبأنه سيحاول توسعة تمردّه فيهما". ويحدد التقرير أهداف داعش بـ: "القادة المحليين البارزين والعناصر الأمنية والبنية التحتية وجهود إعادة الإعمار"، أي أنه لا تهديد على القوات الأمريكية أو التحالف. وأوردت المراكز البحثية في المنتصف الثاني من العام ذاته دراسات عدة تفيد إعادة تشكيل التنظيم صفوفه في الصحارى السورية والعراقية وإعادة التجمّع فيها بناء الشبكات الحيوية والتماسك أكثر بغية بسط سيطرته. وبلحاظ مصطلح التمرد المستخدم من قبل القنوات الرسمية أو السياسية، فإنّ تصنيف التنظيم كعصابات قد يحمل دلالة على استمرار السياسة الميدانية الجارية لداعش في استخدام عمليات "اضرب واهرب"، في حين أنّ العملية لا تتجاوز كونها زيادة في مستوى التهديد من استئناف "التنظيم" حالة "الدولة" لتحصيل مكاسب وأوراق سياسية أمريكية.

وصف تقرير قوات التحالف في الربع الثاني من العام 2021 عمل التنظيم بأنه "تمرد متجذر" في المناطق الريفية ازدادت وتيرة عملياته في الربع الثاني للسنة، لا سيما خلال شهر رمضان/ ما بين نيسان وأيار، وتوقع أنّ "خطر داعش لن يزول على المدى القريب والمتوسط". وقد حافظ تقرير قوات التحالف في الربع الثالث من العام 2021 على تقييمه لعمل التنظيم بوصفه "تمرداً" لكن "منخفض المستوى"، مشيراً إلى ارتفاع في مستوى النضج العملياني لهجمات التنظيم في العراق، وحالة من التماسك في الصحراء السورية واستعداد لزيادة النشاط فيما وصفته وكالة استخبارات الدفاع (DIA) بـ "المرحلة التالية من التمرد"، ومؤكداً على أنّ قوات سوريا الديمقراطية وحدها "تفتقر إلى القدرة على إجراء مراقبة مستمرة أو الحفاظ على الوعي بالأوضاع"، ليصل إلى نتيجة مفادها ضرورة بقاء الولايات المتحدة وشركائها في التحالف لاستمرار نجاح مكافحة داعش. بيد أنه من اللافت أنه وفي وقت تصاعد عمليات داعش على قوات النظام السوري وحلفائه ومحطات الغاز والنفط لم يكن لقوات التحالف أي اشتباكات خلال الربع الثالث، وفق تقرير قوة المهام المشتركة؛ إذ "بقيت جميع المعدات في المكان مع استمرار الانتشار لوححدات برادلي القتالية لإظهار استعداد الولايات المتحدة وقدرتها على إبراز القوة عند الحاجة". وبالتالي، فإن كلفة مواجهة عودة تهديد داعش منخفضة جداً في سوريا، وليس مهام القوة المشتركة إلا نوع من العمل الاستعراضي، وطالما أنّ عناصر داعش تتعرض لقوات النظام وحلفائه، فإنّ لا حاجة لمواجهةها بما أنّها تخدم المصلحة الأمريكية في استنزاف تلك القوات.

ترافقت هذه التوقعات مع تناقص في وتيرة وعدد عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية التي نفذتها قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، وفق تقرير القوات في الربع الثالث من العام 2021 والصادر في أوائل

تشرين الثاني. وإذ يعمل التنظيم على الانتشار بشكل خلايا تنشط في مناطق مختلفة؛ تعتمد عمليات الكرّ والفرّ والكمائن والهجمات المباشرة الخاطفة، فقد سجّل نقطة تحوّل في مسار العمل عندما هجم في 20 كانون الثاني 2022 على سجن سينا في حي الغويران، غربي مدينة الحسكة في شمال شرق سوريا، وعمد إلى السيطرة عليه، ودخل في اشتباكات دامت لأيام. ويعد غويران من أكبر السجون ويضم نحو 3500 سجيناً، وقيل 5000 من عناصر وقيادات تنظيم "داعش"، وفق "المرصد السوري لحقوق الإنسان".

اقتحام السجن سيناريو أمريكي

وصف هجوم التنظيم من قبل قسد بأنه تمرد جديد، لكنه الأضعف والأضخم منذ القضاء على التنظيم كقوة مهيمنة على المناطق المأهولة بالسكان في آذار العام 2019. لقد شهد السجن ومحيطه أحداث عنيفة واشتباكات بين عناصر من التنظيم وقوات سوريا الديمقراطية والأسايش بإسناد من التحالف الدولي في محاولة لاستعادة السيطرة على الوضع امتدت العمليات العسكرية على مدى أربعة أيام، حتى تاريخه، سيطر خلالها سجناء التنظيم على مباني سجن الحسكة والأسلحة والذخائر التي بداخله، في حين فرّ العديد منهم، بينما حاصرت قسد السجن وتدخلت قوات التحالف جويّاً في اليوم الثاني من الاشتباكات.

إن الهجوم على سجن غويران لا يُفترض أنه مفاجئ البتة للقوات الأمريكية أو قوات التحالف؛ فقد أشارت تقارير عدة على موقع المونيتور في تشرين الثاني الماضي إلى معلومات تفيد إحباط مخطط هجومي مفترض في اليوم الثامن من الشهر على منشأة احتجاز؛ تستضيف الآلاف من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، ومنهم قادة داعش العراقيين البارزين بمن فيهم العديد ممن كانوا على اتصال مباشر مع زعيم داعش السابق أبو بكر البغدادي، وإلى أن القوات المحلية المدعومة من الدعم الجوي للتحالف أحبطت هذا المخطط. وكان سجن غويران على ما يبدو هو الهدف المقصود وفق مصادر المونيتور من داخل المنطقة في 13 تشرين الثاني 2021. وعلى رغم ما تقدمه التقارير من مؤشرات خطيرة كانت تستدعي المزيد من الإجراءات الاحترازية، إلا أن داعش قامت بالهجوم ونجحت في تسجيل نقطة تحول في المسار والأداء.

إن كل المؤشرات من قبيل حدوث عدة أعمال شغب في هذا السجن من العام الماضي؛ اقتحام سجن جلال أباد في أفغانستان في آب 2020؛ المعلومات المسبقة بوجود المخطط الهجومي في تشرين الثاني وبأن خلايا داعش التي تم تجهيزها له ما زالت متواجدة بعلم قوات الأمن المحلية؛ العدد الضخم من المساجين؛ خطورة العناصر والقيادات المسجونة فيه؛ تأكيد قائد التحالف، بول كالفيرت، في شباط العام 2021 حول مساهمة أوضاع المعتقلين داخل السجن في إعادة إنتاج داعش؛ كل هذه المؤشرات كانت تقتضي التعامل مع خطورة الوضع بطريقة إدارية مختلفة لا تجعل

التمن مرتفعاً على القوات الكردية، وأهل المنطقة من المدنيين الآمنين والأطفال المحتجزين داخل السجن، 850 طفلاً. وتالياً، فإنها تثير الشبهات وتؤكد على الفعل القسدي في الحادثة، وتدفع إلى قراءة العملية والنظر في أهدافها من منظار الفرص للقوات الأمريكية والتهديدات على النظام السوري وحلفائه، لا سيما وأنها ترافقت مع تصعيد عملياتي في العراق باقتراف مجزرة في ديالى؛ راح ضحيتها 11 شهيداً من القوات العراقية. عندما حددت إدارة بايدن في تشرين الأول 2021 "مواصلة الضغط على داعش" كإحدى أولوياتها في سوريا وفق ما ورد على لسان المنسق في مجلس الأمن القومي للشرق الأوسط، بريت ماكغورك، فإنها أرادت بذلك الضغط الذي تترجمه سياسة الجزرة والعصا الأمريكية في استثمار الوكلاء في مشاريعها الممعة في إفشال دول المنطقة، وتالياً مواجهة نفوذ إيران ومحور المقاومة في سوريا. إن داعش ليست أكثر من أداة أمريكية لاكتساب الأوراق السياسية. وتشير النقاط التالية من الفرص والتهديدات إلى ما ساهمت بتأمينه العملية فعلاً، لصالح الأمريكي.

الفرص للأمريكي:

1. تثبيت ذريعة بقاء القوات الأمريكية وقوات التحالف وحاجة قسد لدعمها مقابل الأصوات الأمريكية والمحلية التي تتساءل عن أو تشكك بالغاية من استمرار الحضور الأمريكي في المنطقة.
2. الضغط على المجتمع الدولي باستمرارية تهديد وجوده وإعادة صفوفه في سوريا والعراق، باستغلال ورقة وجود الأطفال داخل السجن، 850 طفلاً وفق ممثلة اليونسيف، لا تزيد أعمارهم عن 12 عاماً، إضافة إلى اتخاذ الأمريكي وقوات التحالف من حاجة المنطقة للاستقرار لمكافحة داعش ذريعة لإدخال مجلس سوريا الديمقراطية في العملية السياسية في جنيف، وهو توجه أكده مدير فريق الاستجابة والمساعدة للانتقال في سوريا بالخارجية الأمريكية، تيري فلين، في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، أي بعد أربعة أيام من الحادثة. ويكتمل المشهد مع التأكيد الأمريكي الرسمي مؤخراً والمتكرر على "ضرورة إدخال كل الأطراف السورية في العملية السياسية وفق القرار 2254".
3. إن ما يصرح به الأمريكي باستمرار حول البحث عن استراتيجية دبلوماسية لتحويل معتقلي داعش إلى بلدانهم الأصلية بذريعة حل "أزمة المساجين"، وهذه بمثابة ورقة ضغط أخرى على المجتمع الدولي الذي لا مصلحة له في ذلك، مما يجعل الأمريكي يقدم له مجلس سوريا الديمقراطية حلاً بديلاً ضرورياً للتعامل معه دولياً، وهو ما ألمح إليه المتحدث السابق باسم قوات التحالف الدولي، مايلز كاغينز، بقوله: "هناك حاجة إلى دعم دولي لمساعدة قسد لإدارة هذه السجن".

4. ظهور الأمريكي مع قسد بدور "البطل المنفذ" بما يفترض معه الأمريكي أن يعيد التفاف أهل المنطقة حوله ضد داعش، ويحسن علاقة العرب من أهل المنطقة المتزايد توترها مؤخراً مع القوات الكردية في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات والاشتباكات.
5. إحكام القبضة على مسد بعد خط التواصل الأخير مع روسيا بالدرجة الأولى، ومحاولة المجلس فتح قناة مع النظام السوري لعدم قدرة واشنطن على طمأنة الوكيل الكردي بعدم التخلي عنه بالقدر الكافي، حيث لا مصلحة لواشنطن في اكتساب موسكو ولو بعض السلطة مع الطرف الكردي. وقد استثمر الأمريكي العملية في الظهور أمام الكردي بمظهر المتواجد معه في خندق واحد.
6. إخلاء المنطقة محيط السجن مع نزوح الأهالي نتيجة القصف الأمريكي للبنى التحتية والمباني بذريعة ملاحقة الفارين، وقد نكون أمام عملية إعادة التوزع الديموغرافي لصالح الأكراد مع خروج العائلات العربية أو الكردية المعارضة لحكم الإدارة الذاتية، خاصة مع ما تشهده المنطقة من حملات تعسفية من قبل قسد برفقة قوات التحالف في خطف بعض أبناء المنطقة واعتقال بعضهم الآخر.
7. إظهار سوريا أمام المجتمع العربي المندفع للتطبيع الاستثماري فيها غير آمنة او مستقرة لذلك بما يفتح مجالاً للضغط مجدداً على النظام.

التحديات على النظام السوري وحلفائه:

1. إن احتمال اختراق الحدود بين العراق وسوريا ووجود صلة بين عناصر داعش داخل السجن بالعراق تعني أن حالات الفرار في شرق سوريا سيكون لها تداعيات خطيرة على الجار الشرقي على الفور تقريباً. فالانتشار الجغرافي باتجاه الحدود العراقية السورية لا تكمن خطورته في الملف الأمني فقط، وإنما يحتمل أن يكون المخطط يهدف إلى استثمار المناخ السياسي العراقي المنقسم حول سلاح الحشد الشعبي. يستند هذا التخوف إلى التصعيد الأخير لعمليات داعش في العراق، وآخرها مجزرة ديالى التي تقاربت زمنياً مع حادثة السجن، وملاحظة جغرافية عملياته والعامل المذهبي فيها. لذا، قد تفضي المؤشرات إلى وجود هدف محاولة إخراج فصائل الحشد من بعض المناطق الجغرافية ومحاصرة دورها وتوهين قيمة مهامها الميدانية عبر التذرع بعودة تهديد داعش وتصاعد التفكك الأمني في مناطق عملياته، وتحديدًا السنية منها.
2. احتمال امتداد العنف أيضاً إلى سجون أخرى، داخل المخيمات وفي المجتمعات المحلية، وتكرار التجربة بكل تأثيراتها السلبية. وبالفعل، تداولت بعض المواقع أنباء عن وجود حالات من الشغب

- في سجن "الكم" في الشدادي. وهو ما تمّ نفيه من قبل إدارة السجن التي أقرت بزيادة التحصينات. الاحتمال ضعيف لكن الموضوع عبارة عن ورقة ضغط إضافية لصالح الأمريكي.
3. استثمار داعش وتشكيلها حالات تمرد جديدة في زعزعة الاستقرار وتفعيل عمليات المنطقة الرمادية سواء في سوريا والعراق أو ما بينهما، وبالتالي إشغال المقاومة الشعبية وتقويض عملها وتخفيف الضغط عن الأمريكي، واستنزاف قوات النظام وقوى المحور بعمليات أمنية.
4. تعزيز القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي السورية بذريعة الضرورة، وهو ما سارعت إليه فعلاً بالتذرع لمواجهة تهديد داعش؛ فأدخلت عبر معبر الوليد غير الشرعي دبابات ومعدات عسكرية وأسلحة عبر معبر الوليد غير الشرعي بريف الحسكة، 66 آلية منها 35 براداً محملة بمعدات عسكرية وأسلحة و25 ناقلة على متنها دبابات حديثة برفقتها 6 مدرعات.

الخلاصة

استناداً إلى المعطيات أعلاه، إنّ العملية أكثر من مجرد استعصاء أو تمرد قامت به عناصر داعش، لا سيما إذا ما لاحظنا معها ما يقتضيه الحدث من اختراق أمني وعسكري تحتاج معه الجهة المهاجمة إلى تسهيلات عدة وصولاً إلى منطقة السجن والاقترام. أضف إلى ذلك ما أورده التقرير الاستخباراتي الأمريكي السنوي بصلاحيته حتى نيسان العام الجاري من أن الوضع في سوريا إلى مزيد من التأزيم وانعدام الاستقرار. أما المؤشر الأخطر فهو إعلان صادر في العشرين من الشهر الجاري عن وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورنس بارلي، عن حضور حاملة الطائرات الفرنسية «شارل ديغول» إلى البحر الأبيض المتوسط الشهر المقبل بمشاركة أميركية وإسبانية ويونانية وإيطالية، للمشاركة خصوصاً في «مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية»، وبذلك استبق الإعلان العملية التي حصلت في ذات اليوم، لكن مساءً. وللمفارقة، يتزامن ذلك مع بدء مناورات أميركية بحرية واسعة النطاق في البحر الأبيض المتوسط بمشاركة حاملة طائرات أميركية ما بين 24 كانون الثاني و4 شباط 2022. إنّ تضافر هذه المؤشرات قد يفيد بدء مرحلة جديدة في نشر الفوضى والتدخل والاستنزاف بهدف تحصيل أوراق ومكاسب هي بحاجة إليها في ظل التحولات في المنطقة، وقد يكون ذلك فاتحة تمهيدية لما سيؤول إليه الوضع سواء مع فشل المفاوضات أو نجاحها للفائدة المرجوة في محاصرة نفوذ إيران دول المحور، وتحديدًا في سوريا والعراق.

توصيات:

1. الإشارة إلى الطرف الكردي إلى أن واشنطن تغامر به ومستعدة للتضحية به وبعناصره مقابل تأمين مصالحها وبأن ما حصل هو نموذج مصغر لذلك، بلحاظ أنّ واشنطن هي المستفيدة الأكبر من الحادثة واقتصار مهام قواتها في الخط الخلفي.
2. تحميل الأطراف الأجنبية المحتلة للأراضي السورية ما يحصل من عدم استقرار عبر دعم تقسيم البلاد وتفويض السيادة السورية وتمويل الجماعات المعارضة.
3. منع مخطط التحالف الدولي من توهين عملية الاقتحام وتحويلها إلى إنجاز عسكري لصالحه.
4. إفشال المخطط الأمريكي من تهجير أهل المنطقة وإخلائها والمزيد من الاستئثار بها ميدانياً وسياسياً.